

ممثل البنك البريطاني العربي التجاري في بيروت.

بلد عمره ٦ آلاف سنة

لبنان لا يستطيع احد تدميره!

المصارف، حصص في المصارف، سندات الخزينة.. كل هذه الطلبات تعني ان العملة الاجنبية قد عادت المشكلة الاساسية في لبنان هي عدم التآلف والانسجام. هل تعرفون شيئاً عن تآلف الآلات الموسيقية؟ على سبيل المثال، عازف الكمان يدوزن آتته قبل العزف عليها. البلد كله هو في عملية محاولة دوزنة وتآلف.. الى ذلك الحين، هناك موجات نشاز من مد وجزر.

■ هل يخاف الدكتور بولدقيان على مستقبل الليرة اللبنانية؟

— قلت كل الذي جاء قبل ذلك وقلت بالمقارنة بين السيناريوين لظهار انني لست خائفاً على مستقبل العملة اللبنانية، طالما ان القوانين تطبق في هذا البلد. وفي حال تحسين وضع الدين العام ونقص العجز الى الصفر، وانجاز موازنة متوازنة، سيكون هناك اسباب جديدة لتحسين وتقوية العملة اللبنانية. الفوائد العالية التي تدفع على سندات الخزينة تجذب الاموال الاجنبية من البلاد العربية ومن الخليج. أنا اكد انه، اذا وجد في البورصة اللبنانية، اصدارات اخرى بالليرة اللبنانية من شهادات ايداع وغيرها، عندئذ الاموال الاجنبية ستظل في لبنان وآخرون سيتشجعون للاستثمار في لبنان لأن لبنان مكان امين للاستثمارات الاجنبية. أنا اشد على كلمة امين، لأنه منذ ٥٢ عاماً (منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية)، لم يحصل اية خسارة لمستثمر في لبنان. بالنسبة الى لبنان هو اكثر امانة من أي بلد في الشرق الاوسط. اكثرية المستثمرين يفضلون الامان لاموالهم قبل الفائدة.

■ كيف ينظر الدكتور بولدقيان الى دمج المصارف في لبنان كدمج مصرف عودة والبنك التجاري للشرق الاوسط ثم مصرف بيبيلوس وبنك بيروت للتجارة؟

— أنا سعيد لرؤية دمج المصارف في لبنان. بدأت بالكتابة عن هذا الموضوع منذ عام ١٩٦٨ ومنذ ذلك الحين، طالما شجعت دمج المصارف. في ذات مرة، كنت اعتقد ان المصارف المؤسساتية هي التي ستقوم بعملية الدمج، لا المصارف العائلية. وأنا سعيد للقول الان ان المصارف العائلية غيرت فلسفتها ونظرتها الى مستقبل مصارفها. أنا اتوقع المزيد من الدمج. بالطبع، قوانين مصرف لبنان عن الدمج والتشجيع الحالي ساعدا لانتشار هذه الظاهرة.

■ لماذا اخترتم تمثيل مصرف بريطاني في لبنان وعدم المشاركة في تأسيس مصرف لبناني كما فعل نائب الحاكم الاخر الدكتور مروان غندور في شركة «ليبانون انفست»؟

— عندما غادرت مصرف لبنان سنة ١٩٩٠، اردت ان اؤسس مع بعض المستثمرين شركة مالية، تتعامل بسندات الخزينة اللبنانية فقط، لتشجيع الشعب اللبناني على الاستثمار في هذه السندات عوضاً عن المضاربة. كانت هناك معارضة من قبل حاكم مصرف لبنان الذي قال لصديق مشترك، أنه علي التقييد

احتياطي البنك المركزي على أدنى مستوى في عام ١٩٨٥، والشائعات والاعلام العالمي كانوا معادين لقضية لبنان وشددوا على الطرف السلبي للبلد. كل هذا ادى واثراً على ضعف الليرة اللبنانية. ترك البلد، كان معناه ترك العيلة، البيت، وكل الممتلكات في لبنان الوطن.

وزاد قائلاً:

— عندما اشتريت منزلي في الرابعة في سنة ١٩٨٨ بموجب قرض من مصرف في باريس (وقد انتهت من اخر دفعة لهذا القرض في الاشهر الاخيرة الفائتة، بعد عشر سنوات)، معظم اصدقائي من المصرفيين والسياسيين والوزراء الذين كانوا يزوروني في مصرف لبنان، قالوا لي ان معظم اللبنانيين يبيعون ممتلكاتهم في لبنان ويرسلون اموالهم الى الخارج، وانت تشتري منزلاً في لبنان بالدين من مصرف اجنبي!! ما هذه الشجاعة!! هل لديك اسرار عن مستقبل لبنان؟

ابتسم قائلاً:

— كنت اريد ان اظهر واثبت للجميع انهم يرتكبون خطأ كبيراً بهجرهم بلدهم والمضاربة. قلت لهم انني ممن يؤمنون بلبنان. انه بلد عمره ٦٠٠٠ سنة، بلد الحضارة والثقافة، لا احد يستطيع تدميره.

سيناريو الحاضر

■ وكيف هي الصورة الآن؟

— اليوم، الكل يتكلم عن لبنان كبلد يعاد اعماره (re-emerging country) كل السلبيات المذكورة اعلاه لم تعد موجودة. الشيء الاكثر اهمية اليوم، هو تحكم مصرف لبنان بالنظام المصرفي وسببه تطبيق القوانين والاحكام. معظم الاعلام العالمي والمؤسسات اصبحت نظرتها للبنان ايجابية بما فيها المؤسسات العالمية المهمة مثل البنوك الاسلامية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الكل يريد العودة الى لبنان. العودة معناها الطلب على كل الموجودات اللبنانية من اراضي، شقق، بنايات، فنادق، والخدمات المالية مثل شراء اسهم في

من موقع نائب حاكم مصرف لبنان، غاب الدكتور مكرديش بولدقيان (مكرديش بالارمنية تعني يوحنا المعمدان) عن الحياة المصرفية فترة من الوقت، ثم ظهر كممثل في الشرق الاوسط من بيروت للبنك البريطاني العربي التجاري الذي يقوم مقره في لندن. مع هذا الرجل (٦٠ سنة) كان لنا حوار وكانت له شفافية ملفتة..

بدأنا بالسؤال:

■ هناك مثل يقول «من يرى روما من تحت الشجرة غير من يراها من داخل الفاتيكان». فكيف يري الدكتور بولدقيان وضع الليرة اللبنانية الان بعد تركه مصرف لبنان كنائب للحاكم؟

— بصراحة، اذا اردنا مقارنة هذين السيناريوين، فيجب الاخذ بعين الاعتبار بعض العناصر الموجودة في لبنان، مثل المحيط السياسي الداخلي والخارجي، الحالة الامنية، تطبيق الانظمة، كفاءة وحيادية المحاكم اللبنانية، النظرة المحلية، والدولية للبنان، النظرة الشاملة للاعلام - تلفزيون، راديو، صحافة، والنظام المصرفي والمالي وبعض عناصر اخرى، كل هذا لتفسير وضع الليرة اللبنانية وسناخذ كل سيناريو على حدة:

سيناريو ما قبل التسعينات

ثم اضاف:

— الحرب الاهلية او حرب الاخرين اكملت خرابها لتمتد الى العناصر المنتجة للبلد. الموت كان في كل مكان، الخطف، تفجير السيارات، القنابل والقناصين، كل ذلك من دون اية شفقة. الهجرة اللبنانية عبر البحار الى البلاد المستقبلية كانت مسهلة من قبل عديد من السفارات لاغراض انسانية. الميليشيات كانت تسيطر على عائدات الدولة بينما نفقات الحكومة تزايدت اكثر فاكثراً وادت الى تضخم وعجز الموازنة. بسبب المضاربة على الليرة وهروب رؤوس الاموال وسوء الادارة، بعض المصارف توقفت نشاطها. المصارف الدولية اعطت للمصارف اللبنانية تسليفات مضمونة فقط مائة بالمائة. واصبح

بأحكام المادة ٢٣ من قانون النقد والتسليف، وعوضاً عن تأسيس شركة مالية، وضعت كتاباً باللغة العربية عن تجربتي في مصرف لبنان عنوانه «التكامل المالي والمصرفي»، وأرسلت نسخاً من هذا الكتاب إلى كل حكام المصارف المركزية العرب الذين التقيتهم في عام ١٩٨٩ في عمان، خلال اجتماع صندوق النقد الدولي، حيث كنت أمثل لبنان. وصلني صدى من سعادة الدكتور سالم عبد العزيز الصباح، حاكم مصرف الكويت، الذي دعاني إلى الكويت للعمل كمستشار للبنك المركزي في كانون الأول ١٩٩١.

ثم قال:

— في الوقت نفسه، وصلني من اللجنة الأوروبية (European Commission)، العلاقات الخارجية، عرض عمل كمستشار بنك المركزي في CIS تحت برنامج TACIS، لإعادة تأسيس النظام المصرفي والمالي، تأسيس البنوك المركزية ونظام الدفع والإشراف على المصارف في عدة جمهوريات في الاتحاد السوفياتي السابق. وقد قبلت هذا العرض على أساس أن إطار هذا العمل كان أوسع. وعملت في ست جمهوريات روسيا، سيبيريا، كزاخستان، ازبكيستان، جورجيا وأرمينيا، لمدة سنتين. وكانت هذه التجربة فريدة من نوعها لزيارة كل هذه الجمهوريات ودراسة ثقافتها ونظام حياتها وعاداتها ولمس ما كانت الحياة عليه تحت النظام الشيوعي.

في كانون الأول ١٩٩٤، عندما انتهى عقد عملي مع اللجنة الأوروبية، اتصل بي مسؤولون من بنك UBAF (British Arab Commercial Bank) حالياً لأصبح الممثل الوحيد للشرق الأوسط مركزه بيروت، قبلت عرضهم. أما بالنسبة إلى الدكتور غندور، فأعتقد أنه من الأفضل توجيه السؤال إليه عن طريقة تأسيسه شركته المالية (Lebanon Invest)، ولكن، يجب توضيح مسألة واحدة. أنا التزمت بالمادة ٢٣ من قانون النقد والتسليف، على عكس كل الذين تركوا مصرف لبنان من بعدي ولم يتقيدوا بالمادة ٢٣. أوليست هذه عنصرية؟

■ كيف ينظر الدكتور بولدقيان إلى هذه الورش الفندقية التي تقوم في لبنان كخلايا نحل مثل ورشة «الميريديان» وورشة «الفورسيزنز» للامير الوليد بن طلال وورشة الفورم انتركونتيننتال للامير حسام بن سعود؟

— انتم تعرفون انه في الاردن اليوم، يتم استثمار حوالي ٣٠٠ مليون دينار اردني في اشادة عدة فنادق في عمان والعقبة. في بيروت، يتم نفس الاستثمار في اشادة الفنادق من قبل «امراء» كما تقولون. هؤلاء مستثمرون عالميون يعتقدون بأزلية لبنان ويعتقدون ان لبنان مكان أمين للاستثمار. وهم في رأي ليسوا مخطئين.

■ هل يعتقد الدكتور بولدقيان ان مستقبل لبنان في المنطقة سيكون للسياحة ام للخدمات ام للمصارف؟

— مستقبل لبنان في المنطقة سيكون في



الدكتور مكريش بولدقيان.

● لبنان بلد أمين للاستثمارات بدليل أن أي مستثمر فيه لم يخسر شيئاً منذ ٥٢ عاماً!

القطاع المصرفي والسياحة والخدمات، هذا بلد تاريخه ٦٠٠٠ سنة، ومن الطبيعي ان يصبح مركزاً سياحياً. لبنان كان مركزاً للبنوك منذ أكثر من ١٠٠ سنة. لديه تفوق على البلدان المجاورة بسبب تعدد المؤسسات المصرفية التي تعمل في لبنان وصلة الهمز التجارية والثقافية التي تجمع بين هذه المؤسسات في لبنان. النظام المصرفي اللبناني فريد، بمعنى انه عانى من ١٧ عاماً من الحرب وبقي قويا حتى الآن. لديه اسراره التي لا يمكن لأحد كشفها. أما بالنسبة للخدمات، الواقع هو ان اللبنانيين يأخذون دائماً المبادرة وهم متعهدون. اللبنانيون لديهم روح الخدمات في الدم.

■ مبدأ العمولة في نظر الدكتور بولدقيان هل هو شرعي في صفقات الطائرات والدبابات والغواصات ولا يعاقب عليه القانون ام هو جرم يحاسب عليه صاحبه؟

— هنا السؤال قانوني. ما عرفه عن العمولة هو الاتي: عندما يكون هناك عملية عقارية، مثل الأراضي، الشقق او الابنية، يحق للوسيط قانونياً بعمولة ١/٢ % من كل طرف.

في عمليات القمع، التسليف، الاكتتاب في الاسهم والعمليات المالية، يحق للوسيط نسبة مئوية قانونية تمتد من كسر عشري إلى ٥% لاصدار GDRS للمصارف والمؤسسات، الاسعار المعلنة التي انا على علم بها تمتد من ٢% إلى ٥%، حسب تسعيرة المؤسسة وقيمة الاموال الـ JFC، لاصدار GDR للشركات الاردنية، سعرت ٥% Paribas سعرت ٤% Merrill Lynch ٣% هذه كلها تسعيرات قانونية.

أما بالنسبة للطيران المدني. اعتقد ان هناك سقفاً للعمولات. اذا كان سعر العمولة عالياً جداً او ليس طبيعياً، او ان العملية غير قانونية، عندئذ، تعتبر جرماً. هذا يتوقف على التفسيرات والاجتهادات القانونية المتعددة. اما بالنسبة إلى الطيران الحربي، الدبابات او الغواصات، فليس لدى اية فكرة عن العمولات، ولكني اعلم ان كل الاشخاص المتورطين في مثل هذه العمليات، تم تصفيتهم من دون اي اثر. اذن جرم او تصفية، الامر سيان.

■ خاض الدكتور بولدقيان الانتخابات النيابية على قائمة الرئيس سليم الحص ولم يكتب له النجاح بفعل تحالفات ارمينية هو ادري بها. ولكن نسأله هل دخلت اليه سوسة السياسة وانتهى الامر، وما هو طموحه السياسي؟

— كان لي الشرف ان اكون في عداد لائحة الرئيس الدكتور سليم الحص الانتخابية، لانه كان يمثل «ضمير الشعب» خلال الانتخابات عام ١٩٩٦. والمحليون السياسيون والانتخابيون علقوا على هذه الانتخابات واعتبروها غير قانونية، النتائج فيها كانت مزورة، كما ان الهويات واخراجات القيد كانت ايضا مزورة. انا خضت هذه الانتخابات وكنت اعرف مسبقاً انه لن يتم انتخابي بسبب التحالفات الارمنية واللبنانية التي جاءت من خارج لبنان وفرضت عليهم. انا اعرف كل التفاصيل، ولكنني احب حريتي، ولا اريد ان اكون عربة قطار بل اردت ان اكون المحرك لخدمة المجتمع الذي اعيش فيه لاعطائه ما يستحق، خصوصاً بعد الحرب. لقد تعلمت من والدي ومن المدرسة العطاء، المساعدة وتقاسم كل ما لدي مع الآخرين. لم انتخب ولكنني برهنت انه يوجد أكثر من تيار واحد ضمن المجتمع الارمني وان المواطنين الذين هم من اصل ارمني ليسوا منساقين. ان عدد الاصوات المنشورة والمعلن عنها، التي كانت لصالحها هي ١٤٩٧٠ صوتاً. ولكن اذا شطبنا الواحد من هذا العدد واضفنا صفراً على اليمين، يصبح العدد ٤٩٧٠٠ صوتاً وهذا هو العدد الصحيح. قد تقبلت الامر الواقع، ولكن تجدر الإشارة انني اينما عملت وفي اية مؤسسة كانت دائماً مهماتي تتكفل بالنجاح وكنت اجلب الارباح للمؤسسات التي خدمتها.

ثم قال:

— التعامل في السياسة هو واجب كل مواطن، اذا كانت له الحوافز والدوافع والوقت لخدمة الوطن. عند المطلوب، ساكون دائماً مستعداً للحضور والتضحية من اجل بلدي وسترون ذلك في المستقبل. □